المـركــز الإحــصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب: 840، الرمز البريدي: 133، سلطنة عمان
هاتـف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

www.gccstat.org

http:// www.gccstat.org
https://facebook.com/gccstat
twitter.com/gccstat
info@gccstat.org

المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

الإطار الاجرائي

في مجال التحليل الإحصائي لأهم الظواهر الاجتماعية
والاقتصادية والبيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يونيو 2015م

الإطار الاجرائي

في مجال التحليل الإحصائي لأهم الظواهر الاجتماعية
والاقتصادية والبيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يونيو 2015م

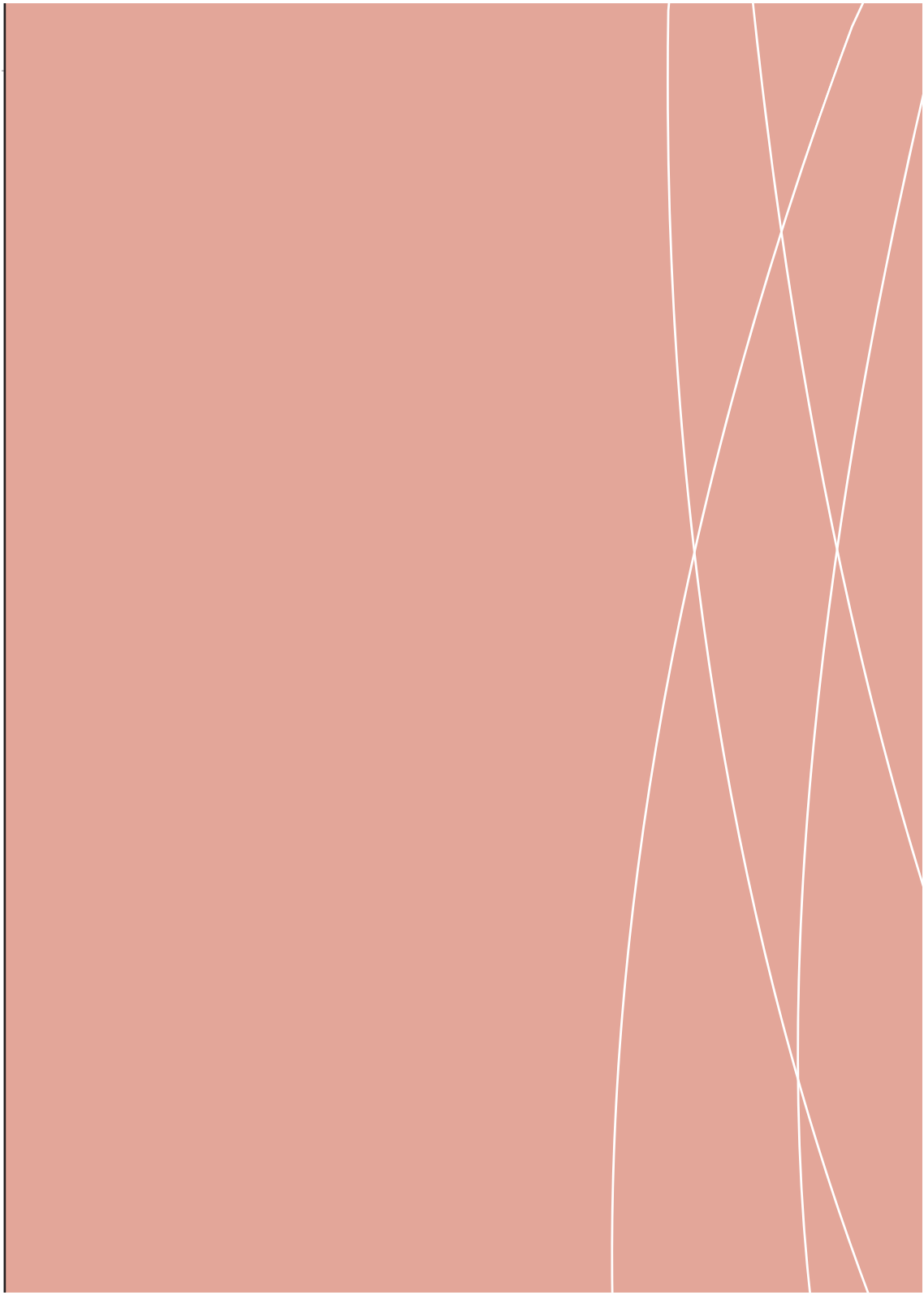

المقدمة

مما لا شك فيه ما للإحصاءات والأرقام والبيانات من أهمية في دعم اتخاذ القرار ورسم السياسات المبنية على الحقائق التي تعكسها تلك الأرقام. ومما لا شك فيه كذلك أن تحليل تلك البيانات يعطي صورة أكثر وضوحاً وتمثيلاً للواقع من خلال تفسير تلك الظواهر، أسبابها ونتائجها وآثارها المتوقعة.
وقد اشتملت الأهداف الاستراتيجية للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون على إحدى الاستراتيجيات العليا المتعلقة برفع مستوى التحليل الإحصائي في التقارير الإحصائية والسعي لإعداد دراسات معمقة حول أهم الظواهر التي تهم المجتمع الخليجي.

وسعياً من المركز الإحصائي لرفد القائمين على استشراف مستقبل المنطقة بالدراسات والتقارير التحليلية المبسطة والمعمقة لأهم الظواهر والمتغيرات المختلفة الحالية والتي قد تظهر في حينها عاكسة أثرها على سير الحياة في المنطقة، فقد قام المركز الإحصائي بإعداد هذه الوثيقة التي تعكس سياسة المركز في إعداد الدراسات التحليلية التي تعتمد على البيانات والمؤشرات الإحصائية المعدة من قبل المركز او من الدول الأعضاء. كما تعكس الوثيقة سياسة المركز الإحصائي في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الرئيسي الثالث للمركز والمتمثل في إبراز إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتكتل اقتصادي واجتماعي موحد، وذلك من خلال رفع مستوى التحليل في التقارير الإحصائية والسعي لإعداد دراسات معمقة حول أهم الظواهر التي تهم المجتمع الخليجي، ضمن خطة تنفيذية يراعى فيها ما يلي:

1. أهمية الظواهر محل الدراسة.
2. تنوع الظواهر محل الدراسة.
3. توفر البيانات للظواهر محل الدراسة.
4. انتهاج الأسلوب العلمي المناسب في التحليل.
5. استخدام أحدث المنهجيات والأساليب التقنية.

وتغطي هذه السياسة المحاور التالية:

المحور الأول: إعداد الرزنامة السنوية للدراسات والبحوث الخاص بالمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المحور الثاني: إعداد مخطط الدراسات البحثية.
المحور الثالث: إعداد وتجهيز البيانات المطلوبة لتنفيذ الدراسة.
المحور الرابع: مصادر البيانات الإحصائية.
المحور الخامس: سرية المعلومات والحفاظ عليها والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
المحور السادس: تحديد الشركاء في إعداد الدراسات البحثية.
المحور السابع: الفئات المستفيدة من الدراسات البحثية.
المحور الثامن: الإتاحة والنشر.

المحور الأول: إعداد الرزنامة السنوية للدراسات والبحوث

يحرص المركز على تقديم الموضوعات البحثية التي لها بعد تطبيقي والتي تخدم الجهات الوطنية في تطوير إحصاءاتها وعلاج المشكلات التي تظهرها الدراسات من خلال مجموعة من الحلول المقترحة المبنية على المنهج العلمي (Scientific-Evidence-Based-Approach) ، بما يمكن المستفيدين من تطبيق المدخل العلمي في إيجاد حلول للمشكلات الناتجة من الظواهر محل الدراسة.
وعليه يلتزم المركز بمعايير علمية واضحة في تحديد الظواهر والقضايا المختلفة محل الدراسة. وتعتمد تلك المعايير بصورة مباشرة على الاحتياجات البحثية لدول مجلس التعاون وترتيبها وفقا لأولويات كل دولة، كذلك الأهداف العامة للمركز، بالإضافة إلى مدى توفر البيانات التي يتم استخدامها في الدارسات.
ويتم إعداد الرزنامة البحثية السنوية من قبل إدارة الدراسات ومؤشرات التنمية وفقا للخطوات التالية:

1. مخاطبة الدول الأعضاء لتحديد القضايا محل اهتمام الدولة وترتيبها حسب الأهمية.
2. الأخذ بتوصيات مجلس الإدارة في اجتماعاته الدورية.
3. الحصول على قائمة بالقضايا التي تهم اللجان الوزارية مرتبة وفقا لأولوياتها.
4. الحصول على قائمة بموضوعات بحثية يقترحها الخبراء العاملين في المركز. الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
5. الأخذ بتوصيات مؤتمر مستخدمي البيانات الذي ينوي المركز الإحصائي الخليجي عقده بصورة دورية مرة كل عامين.
6. إعداد الرزنامة بشكلها النهائي بعد عرضها والاتفاق عليها من الجهات الإحصائية الوطنية ثم عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. إمكانية ادراج بعض الدراسات القطرية على الاجندة البحثية للمركز التي تهم أحد دول المجلس التعاون من خلال ارسال دعم فني لإعداد تلك الدراسة بالتعاون مع الفرق البحثية الوطنية بما يرفع من القدرات البحثية للفرق الوطنية ويدعم التعاون بين المركز والدول الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إعداد الرزنامة البحثية السنوية في الربع الرابع من العام الذي يسبق السنة البحثية المخطط لها وذلك للتمكن من تجميع البيانات من الدول والتنسيق إداريا على مستوى كل دراسة.

المحور الثاني: إعداد مخطط الدراسات البحثية

التزاماً من المركز الإحصائي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة من خلال تطبيق الإجراءات التنفيذية الواجب اتخاذها فإن المركز يسعى إلى:

1. رفع مستوى التحليل كماً من خلال توسيع قاعدة الظواهر المراد دراستها، بحيث تغطي الجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها.
2. رفع مستوى التحليل كيفاً من خلال اتباع أحدث الأساليب التقنية والمنهجيات العلمية لدراسة الظواهر وتحليلها.

ويسعى المركز الإحصائي في سياق إعداده للدراسات إلى اعتماد أسلوبين في التحليل حيث يركز في المرحلة الأولى على الأسلوب المبسط في التحليل لحين استكمال قواعد البيانات بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية. بينما تركز المرحلة الثانية من خطة العمل في المركز على إجراء التحليل المتعمق في دراسة الظواهر المختلفة والتي تستلزم معها ضرورة توفر بيانات تفصيلية عن الظواهر محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز الإحصائي يعمل بشكل دائم ومستمر على تقييم وتحديث وتطوير السياسة المتبعة في إعداد الدارسات التحليلية وفقاً لمستجدات العمل والتحليل الإحصائي مع الأخذ بأحدث التقنيات والبرمجيات التي تستحدث في هذا المجال.

وفيما يلي عرض للمنهجيات المتبعة من قبل المركز في إعداد الدراسات التي تعتمد على التحليل البسيط وكذلك الدراسات التي تعتمد على التحليل المتعمق:

أ - الدراسات المبسطة:

وهي تعتمد على تحليل بسيط لبعض البيانات الوصفية وتهدف في الأساس إلى عقد مقارنات على مستوى دول مجلس التعاون. كذلك متابعة تطور ظاهرة معينة على مستوى إحدى الدول للتعرف على مدى التقدم الحادث بها وسرعته.

منهجية إعداد الدراسات المبسطة:

- تجميع المؤشرات المحسوبة التي تصف الظاهرة محل الدراسة من الدول المختلفة والتطور الزمني لها وفقا للهدف الرئيسي من إعداد الدراسة.
- الاستعانة ببعض البيانات التجميعية وحساب المؤشرات للتعرف على سرعة واتجاه نمو الظاهرة.
- إعداد الجداول والرسومات البيانية والتوضيحية لتلخيص وعرض المؤشرات؛
- التحليل والتعليق.

وتجدر الإشارة إلى أهمية مراعاة توحيد منهجيات القياس (المفاهيم، وطرق الحساب، والإسناد الزمني، ... الخ) التي يتم على أساسها حساب المؤشرات المستخدمة في الدراسات سواء على المستوى المكاني(الجغرافي) أو الزمني، وذلك بهدف عقد مقارنات دقيقة والتعرف

على مستويات التقدم واتجاهاته وأوجه التفاوت بين الدول، أو المقارنات على مستوى تقدم الدولة الواحدة سواء على المستوى المكاني(الجغرافي) أو التطور الزمني.

أما في حالة عدم التمكن من توحيد منهجية القياس المستخدمة في الدراسة فيجب الإشارة إلى أوجه الاختلاف ونوعه ودرجة تأثيره على المؤشر. بالإضافة إلى ضرورة التأكد من توقيت جمع البيانات المستخدمة في التحليلات الإحصائية في سياق المقارنات بين دول مجلس cالتعاون، وفي حالة الاختلاف وهي الحالة الأكثر شيوعا، فيتم مراعاة ذكر توقيت جمع بيانات كل دولة.

ب- الدراسات المعمقة:

تعتمد منهجية إعداد هذا النوع من الدراسات على إجراء تحليلات متعمقة للظواهر وذلك للتعرف على الأسباب والعوامل المؤثرة في حدوثها وماهي أكثر الطرق تأثيراً في تغيير مسار تطور الظاهرة محل البحث وطرق التحكم فيها.

منهجية إعداد الدراسات المعمقة:

تبدأ أي دراسة بوضع تصور لخطة البحث (Research Proposal) والتي سوف يتم اتباعها في تنفيذ الدراسة البحثية، وتشمل على التالي:

- تحديد الأهداف العامة والفرعية للدراسة.
- اعداد قائمة بالمتغيرات/ المؤشرات المطلوبة لإعداد الدراسة والتعاريف والمفاهيم المصاحبة لكل منها ومصادر البيانات.
- إعداد مسح للأدبيات السابقة التي تناولت موضوع البحث وذلك للتعرف على ما تم نشره في نفس موضوع البحث، بالإضافة إلى تحديد الفجوات المعرفية في تناول دراسة الظاهرة ومدى إمكانية تغطيتها بما يتسق مع أهداف الدراسة.
- وضع خطة التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على كافة التساؤلات البحثية المطروحة.
- وضع تصور للميزانية والجدول الزمني لاستكمال الدراسة وتحديد الفريق البحثي اللازم لإنجازها.

المحور الثالث: إعداد وتجهيز البيانات:

يقوم المركز الاحصائي بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية بتنفيذ خطة عمل لرفع درجة شمول البيانات الإحصائية في دول مجلس التعاون وذلك من خلال تحديد البيانات غير المتوفرة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية والتي يرى ضرورة توفيرها لخدمة المنظومة البحثية والمعلوماتية في دول مجلس التعاون، ومساعدة الأجهزة الإحصائية الوطنية على تضمينها في استمارات المسوح القائمة أو الجديدة مع مراعاة الاعتبارات العلمية في جمع

البيانات. كما يتولى المركز وضع وتنفيذ خطة شاملة تهدف الى رفع جودة البيانات الإحصائية في الدول الأعضاء من خلال وضع تصور علمي يهدف الى توحيد المفاهيم وطرق جمع البيانات والمرجعيات الزمنية وتدريب الباحثين عليها، وذلك لتمكين المركز والحكومات الوطنية من استخدام بيانات تتسم بدرجة جودة عالية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على عقد المقارنات وسهولة تداول البيانات بين دول مجلس التعاون.
ويُستخدم نوعين من البيانات في إجراء التحليلات الإحصائية لإنجاز الدراسات:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي يتولى المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية عملية جمع البيانات من خلال تقديم الدعم الفني، بالإضافة الى المشاركة في التحليل الاحصائي وكتابة التقارير. ويحرص المركز في هذا الإطار على التأكيد على اتباع مبدأ توحيد المفاهيم والتصانيف والمنهجيات التي تقوم على أساسها عمليات جمع البيانات في دول مجلس التعاون وفق التوصيات الدولية.

البيانات الثانوية: وهي ملفات البيانات التي يقوم المركز باستخدامها لغرض البحث العلمي بعد أخذ موافقه الجهات المسؤولة عن تلك البيانات. ومن الأهمية الإشارة إلى أنه في حالة استخدام البيانات الثانوية على الفريق البحثي الاطلاع على ما يلي:

- تصميم العينة.
- المفاهيم المستخدمة في جمع البيانات.
- أدوات جمع البيانات (الاستمارات).

وذلك بهدف تنفيذ أسلوب التحليل الاحصائي المناسب والتعرف على حدود التعميم الذي تستطيع الدراسة الوصول اليه بما لا يخل بالمنهجية المتبعة في تصميم عينة البحث. بالإضافة الى فهم أعمق للمتغيرات محل البحث.

المحور الرابع: مصادر البيانات الإحصائية

يعتمد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على البيانات الرسمية الصادرة عن دول مجلس التعاون سواء من المراكز الإحصائية الوطنية أو الوزارات المعنية المختلفة في دول مجلس التعاون (بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية) كمصدر رئيسي لإمداده بالبيانات المطلوبة لإعداد الدراسات.

كما يستعين المركز أيضا (بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية) بالمسوح النوعية التي تتولى الدول الأعضاء تنفيذها. بالإضافة الى استخدام التقديرات الدولية أحياناً في حال تعذر توفر البيانات الوطنية وذلك بعد عرضها على الأجهزة الوطنية وقبولها بمنهجيات التقدير المستخدمة.

المحور الخامس: سرية المعلومات والحفاظ عليها والالتزام بأخلاقيات البحث

يحرص المركز الاحصائي على الالتزام بسرية تداول البيانات الخام التي يحصل عليها من المصادر الوطنية المختلفة (في حال تطلب الأمر ذلك)، ولا يتم استخدامها إلا في أغراض البحث العلمي التي يقوم بها المركز، كما ورد في نص المادة 13 من النظام الأساسي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. وتُعد جميع الدراسات البحثية التي يقوم بها المركز سواء التي تمت من خلال خبراء وباحثين المركز أو من خلال الاستعانة بباحثين خارجيين هي ملك للمركز ولا يجوز التصرف فيها إلا بعد أخذ الموافقات من المركز.

المحور السادس: تحديد الشركاء في إعداد الدراسات البحثية

يتم تحديد الشركاء في إعداد الدراسات التي يتولى المركز إنجازها وذلك انطلاقا من مبدأ العمل الجماعي المشترك والتأكيد على أهمية تبادل الخبرات وزيادة التراكم المعلوماتي والمعرفي لدى جميع الأطراف، وينقسم الشركاء الذين يتعامل معهم المركز في إنجاز دراساته إلى ما يلي:

- مراكز الإحصاء الوطنية.
- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث في الدول الأعضاء.
- جهات حكومية وطنية أخرى.
- أية جهات أخرى يرى المركز الإحصائي جدوى التعاون معها في إعداد الدراسات.

المحور السابع: الفئات المستفيدة من الدراسات البحثية

يستهدف المركز الوصول إلى أربع فئات رئيسية هي:

- صانع القرار: من خلال إعداد أوراق سياسات وملخصات لأهم التوصيات التي وردت في الدراسات.
- الجهات الحكومية الوطنية، والجهات الاقليمية والدولية من خلال تزويدهم بالدراسات التي يقوم بها المركز.
- الباحثون من خلال اطلاعهم على الدراسات التي يتولى المركز تنفيذها ومساهماته في تعميق فهم الظواهر محل الدراسة.
- الإعلام: من خلال إعداد ملخصات للدراسات وأهم التوصيات.

المحور الثامن: الإتاحة والنشر

تخضع التقارير والدراسات التحليلية والأوراق العلمية التي يعدها المركز منفرداً أو بالتعاون مع الشركاء لسياسة النشر والإتاحة المعمول بها في المركز الإحصائي.
كما ينظم المركز ورش عمل التي يتم دعوة المختصين والمعنيين بموضوعات الدراسة إليها وذلك لمناقشة نتائج الدراسة واستخلاص بعض التوصيات والسياسات التي من شأنها تطوير العمل.